مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة كآلية لتأطير التعاون الدولي البيئي

The principle of common but differentiated responsibilities as a mechanism to govern international environmental cooperation

صافي منير [1]*

[1]جامعة عبد الحميد إبن باديس – مستغانم ، mounir.saffa@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2023/10/10 تاريخ القبول: 2024/01/31 تاريخ النشر: 06/02/2024

ملخص:

يكتسي مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة أهمية قصوى في تفعيل التعاون الدولي لحماية المناخ لكونه شكل منعطفا في المفاوضات بين الدول المصنعة ونظيرتها النامية، وكان له دور محوري في خلق تقارب وتجاوز الصراع القائم حول تحديد المسؤوليات عن ظاهرة التغيرات المناخية. وهو بهذا يقدم رؤية مشتركة مفاداها أن التغيرات المناخية هي مسؤولية مشتركة لكن متمايزة وأن تحمل الأعباء يكون بنسب متفاوتة. هذا ما نسعى توضيحه في هذه الورقة البحثية من خلال محورين نتطرق في الأول إلى التعريف بدور مبدأ المسؤولية المشتركة والمتابية في مكافحة التغيرات المناخية، أما في المحور الثاني نسلط الضوء على مدى أهمية المبدأ في تفعيل التعاون الدولي في مجال الحفاظ على البيئة.

كلمات مفتاحية: المسؤولية المتباينة؛ المسؤولية المشتركة؛ الغازات الدفيئة؛ حماية البيئة.

Abstract:

The topic of the research aims to highlight the importance of the principle of common but differentiated responsibilities in activating international cooperation to protect the environment, as it formed a turning point in the negotiations between industrialized countries and their developing counterparts, and had a pivotal role in creating a rapprochement and overcoming the existing conflict over determining responsibilities for the phenomenon of climate change. It was concluded that this principle presented a common vision that climate change is a common but distinct responsibility

of all countries, As for the second axis;we can see extent to which is effective in activating international cooperation.
Keywords: Differentiaed responsibility; common responsability; greenhouse gases; environment protection.

1.مقدمة:

حاليا تعتبر ظاهرة التغيرات المناخية أكثر قضية بيئية تستأثر باهتمام المجتمع الدولي لأن نتائجها العميقة تهدد كل نواحي الحياة، فزيادة ارتفاع في درجة الحرارة بسبب زيادة غازات الاحتباس الحراري يولد مضاعفات بيئية مدمرة. ولا جدال في أن مسؤولية دول الشمال في إحداث التلوث أعظم من مسؤولية دول الجنوب، وإنه يكون من الإجحاف أن تتساوى مسؤولية الدول النامية مع مسؤولية الدول المتقدمة في انبعاث الغازات الدفيئة التي تسببت في تغير المناخ، لأن النسبة التي تنبعث من الدول النامية ضئيلة مقارنة مع تلك التي تنبعث من الدول المتقدمة، وهذا معناه أن درجة الالتزام ليست على نفس المستوى فالدول المتقدمة مدينة بتحمل مسؤولية الأكبر في شأن التغير المناخ، فلقد أصبحت هذه الدول تدرك إن الحفاظ على البيئة لا يمكن القيام به على المستوى الفردي، وأن كل الاستراتجيات مهما كانت درجة فعاليتها يشترط لنجاحها أن تكون جماعية وهو ما يتفق مع ما أقره إعلان ريو ذي جانيرو في قمة الأرض سنة 1992 بالبرازيل في المبدأ السابع المتمثل في المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة، الذي يعد بمثابة مفتاح لقنوات الحوار في المفاوضات الدولية البيئية، وأحد أهم التحولات لما يحمله من معاني لتحقيق مفهوم العدالة البيئية لكونه يساهم في بناء علاقات تعاون بين الشمال والجنوب غير تلك المعهودة التي كانت تتميز باختلال التوازن . وبناءا على ما سبق ذكره نتسأل إلى أي مدى يمكن لهذا المبدأ أن يجسد إستراتجية حقيقية تدفع بآفاق التعاون بين دول المصنعة، والدول النامية بغية البحث عن حلول دولية لمشاكل البيئة الأكثر إلحاحا ابتداء بتسخين المناخ ؟

أمام الإشكالية المطروحة تتبلور الفرضيات التالية:

– العالم المتقدم يجب عليه تحمل عبء العمل لمكافحة التغيرات المناخية.

– التزامات الدول النامية متوقفة على مدى وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها المتمثلة في المصادر المالية ونقل التكنولوجيا.

– الدول المتقدمة تطالب بوضع قيود على التنمية من أجل الحفاظ على البيئة.

– تتمسك الدول النامية بحقها في التنمية.

أهداف الدراسة:

– إبراز أهمية مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة في القانون الدولي البيئي .

– تسليط الضوء على التعاون الدولي في المجال البئي.

– نشر الوعي بالمخاطر والتهديدات الناتجة عن التغيرات المناخية .

المنهج المعتمد: لقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح النتائج العلمية التي توصلت إليها القارير الدولية والعلمية، وأيضا لمعرفة مفهوم مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة، إلى جانب الاستعانة بالمنهج القانوني من أجل تحليل مضمون الاتفاقيات الدولية البيئية محل البحث .

2 المحور الأول. دور المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في مكافحة التغيرات المناخية:

بعد انقضاء أكثر من ثلاثة عقود من الزمان واستمرار حالة الجمود التي سادت المناقشات بشأن حماية البيئة، توصلت قمة ريو إلى وضع عدد من المعالم البيئية والتنموية، من أبرزها إعلان السابع الذي أقر مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة، والذي بدوره دعا إلى تنسيق الجهود لمواجهة التغيرات المناخية بعدما تبث علميا أن آثارها لا تتوقف عند حدود دولة معينة، وأن التصدي لها ينبغي أن تشترك فيه جميع الدول.

المطلب الأول. تغيرات المناخية بين التقارير الدولية وردود الأفعال السياسية:

تكمن أهمية التقارير الدولية في كونها تتضمن تقييمات للنتائج التي توصلت إليها، و تقدم ملخصات لواضعي السياسات، و صناع القرار في كل الدول لتمكنهم من فهم الوضعية الراهنة للمشكلة المناخية و التقديرات المتوقعة لها مستقبلا من أجل اتخاذ القرارات الصائبة اتجاه الأزمة.

الفرع الأول. التقارير الدولية حول التغيرات المناخية:

أوضح تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة بعنوان "محاربة تغير المناخ" أن درجة الحرارة العالمية قد ارتفعت بالفعل بنحو 7 درجة مئوية، ومن المتوقع أن تستمر في الارتفاع الأمر الذي يؤدي إلى انهيار متسارع في الصفائح الجليدية العظمى في الأرض، ليرتفع معها منسوب سطح الأرض وأن الدفاعات ضد الفيضانات لن تحمي ملايين الناس الذين يعيشون في مناطق الصين وأمريكا وهولندا و بنغلادش و فيتنام و دلتا و النيل و شرق إفريقيا لارتفاع منسوب البحار بنحو سبعة أمتار، الأمر الذي يستلزم تضافر جهود و حكومات كل الدول لخفض الخسائر الإنسانية و الحفاظ على البيئة الحياتية الدولية[1].

و من جهتها أوردت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ **IPCC** عدد من تقارير خاصة بمشكلة تغير المناخ، والجدير بالذكر أن هذه الهيئة في تقريرها الأول لم تشر صراحة إلى وجود علاقة بين الاحتباس الحراري و تأثير العامل البشري، و نشرت التقرير التقييمي الثاني في عام 1995 و اشتمل على دراسة الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية للمشكلة بحيث ورد فيه أن مجموعة من الأدلة تبيين وجود تأثير بشري ملموس على المناخ العالمي، ثم تلاهما تقرير عام 2001 الخاص بالأساس العلمي للمشكلة و مفاده أن معظم الإحترار الذي لوحظ على مدى الخمسين سنة الماضية يرجع إلى الأنشطة البشرية[2]، أما التقرير الرابع الذي الصادر في عام 2007 أكد على أن أنشطة الإنسان الصناعية التي استهدفت بها تحقيق الرفاهية لنفسه و اعتمد فيها على أنواع الوقود الأحفوري، نتج عنه غازات تعرف باسم الغازات الدفيئة (**GHG**) صعدت للغلاف الجوي للأرض و تركزت به على مر السنين و غيرت تركيبته[3]. ويقوم علماء الإدارة الوطنية الأمريكية لدراسات المحيطات والغلاف الجوي مع شعبة الرصد العالمي بتسجيل قياسات على مدار الساعة منذ عام 1974، ولديهم برنامجان يقيسان بشكل مستقل غازات الاحتباس الحراري لتوفير الثقة بأن القياسات صحيحة، ويضيف مدير مختبر أبحاث النظام الأرضي **مونالوا بهاواي**

[1] –تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNDP) محاربة تغير المناخ ، التضامن الإنساني في عالم متقسم 2006، 2007 ص.6 .

[2] - Sandrine maljean,Dubois.matthieu wemaere,COP21 ? la diplomatie climatique de Rio(1992) à Paris (2015),Editions A.PEDONE, Paris ,2015 , p.11.

[3]– التقرير التقييمي للهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ ، IPCC، 2007 ، ص .104.

تتغير تركيزات ثاني أكسيد الكربون على أساس يومي وأسبوعي، ولهذا لا نشعر بالرضا عن إعطاء قراءة واحدة وأقل عدد من القراءات التي نسجلها في اليوم هو قراءة واحدة[4]. وعموما يجب أن لا تستخدم مسالة الافتقار إلى اليقين العلمي الكامل كذريعة لتأجيل اتخاذ إجراءات لمنع التدهور البيئي تتناسب فعاليتها مع تكلفتها، وهذا ما أكده مؤتمر ريو 1992 حول البيئة والتنمية[5] وعليه فإن الخطوات التي يجب إتباعها لا تحتمل التأخير أو الانتظار.

الفرع الثاني.موقف الدول المتقدمة والآليات المقترحة:

جاء في الميثاق الدولي الذي أبرمته قمة مجموعة الثمانية في يونيو 2008 المجتمعة آنذاك في ألمانيا بشأن قضية تغير المناخ الاتفاق على الصفقة التاريخية مع الدول الصناعية التي تعهدت بإجراء تخفيضات جوهرية في انبعاثات الغازات الدفيئة. وذكر بيان المجموعة الثمانية "أنه يجب الحد من الارتفاع في انبعاثات الغازات الدفيئة، ويلي ذلك تخفيضات جوهرية في الانبعاثات العالمية"، وأحرز اجتماع المجموعة الثمانية تقدما كبيرا في التزام قادة العالم حماية البيئة، وقد صرح الرئيس الولايات المتحدة الأمريكية **جورج بوش** قائلا "أكرر التزامي مجددا اليوم أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تحتل الطليعة في إطار مرحلة مابعد كيوتو. أرى دورنا كجسر في أوروبا وغيرها في الهند والصين"[6]. وصرحت المستشارة الألمانية **أنجيلا ميركل** أنها مسرورة جدا بالنتائج. ولكن الردود الأخرى كانت فاترة ، أمالبيئيون يعتبرون أن الميثاق لم يحدد العدد الفعلي او المهل الزمنية وقد تأتي هذه الإجراءات متأخرة [7].

الفرع الثالث. موقف الدول النامية والاليات المقترحة :

[4] - أحمد خضر الشربيني، بعد أن تجاوزت نسبته كل الحدود ثاني أكسيد الكربون سبب أساسي لتغير المناخ، مجلة العربي، الكويت، العدد 656، يوليو2013، ص.176.

[5]- أنظر المبدأ 15 من إعلان ريو 192 حول البيئة والتنمية.

[6]- حمدي أحمد، العالم يتجه نحو حماية البيئة، مجلة عالم العمل، العدد 60، ديسمبر، 2008، ص.30.

[7] - المرجع نفسه.

على عكس مقولة "إنه عالم واحد" كذب مندوب الهند هذا القول واعتبره شعار كاذب صحيح أن الأرض واحدة لكن العالم ليس كذلك، إنه كوكب واحد وعالمين، فقد عارضت الدول النامية قرار مجموعة الثمانية الذي يقضي بالحد من انبعاثات الكربون. فقد أعاد وزير الدولة الهندي للصناعات موقف الهند بشأن التغيرات المناخية صحيح أنه من المهم معالجة المسائل الدقيقة، لكن يجب أن يكون هناك توازن عادل يعتمد على التنمية في الاقتصاديات الناشئة، هذا يعني أن الحد من انبعاث الكربون يجب أن يكون على أساس فردي فقد قال وزير الهندي " إن شروط النقاش ولغة الحوار لايجب أن يكون مبررا لنقل عبء التنمية المستدامة إلى الدول النامية"، وبالرغم من أن الهند من اكبر مستهلكي الطاقة في العالم نظر لعدد سكانها الكبير، لايشكل نصيب الفرد من انبعاثات غاز الكربون سوى ربع المعدل العالمي ونسبة 4 فقط من معدل الولايات المتحدة الأمريكية[8].

المطلب الأول. تحديد مفهوم مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة:

يؤطر هذا المبدأ العلاقة بين دول الشمال والجنوب، ويقر بأن حماية الطبيعة من مسؤوليات الدول المتقدمة والنامية وينبغي عليهم جميعا تأمين التنمية المستدامة، لكن مدى استجابتها لهذه المسؤوليات تتباين على حسب تباين قدراتها المادية والاقتصادية.

الفرع الأول. محتوى مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة:

يقوم هذا المبدأ على فكرة أساسية بسيطة مفادها أن الدول جميعها على اختلاف ظروفها و مواقعها و حجم مواردها و نشاطات قطاعاتها الوطنية المختلفة تشترك في المسؤولية عن المشكلات البيئية غير أن مسؤولياتها حيال هذه المشكلات تتباين تبعا لعوامل كثيرة، كاختلاف درجة تطور الدولة و حجم مواردها و كثافة أنشطتها المؤثرة على البيئة [9]، وبتعبير آخر فإن هذا المبدأ يعد أحد مظاهر الاعتراف بعدم المساواة الموضوعية بين الدول المتقدمة والنامية نتيجة الاحتياج الواقعي لذلك، و بموجبه تلتزم الدول

[8] - Sandrine maljean,Dubois.matthieu wemaere ,op,cit.195.

[9] – عبد الناصر زياد هياخيه ، القانون البيئي النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح تشريعيات البيئة ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة للنشرو التوزيع ، الأردن ، 2012، ص. 90.

المتقدمة بتقديم المساعدات المالية و التكنولوجية اللازمة للدول النامية من أجل تعزيز قدرتها على الوفاء بالالتزامات البيئية الدولية .

و قد ورد هذا المبدأ في إعلان "ريو" لعام 1992 بصيغة تضمنها نص المبدأ رقم (7) من الإعلان الذي قضى بأن تتعاون الدول وفق روح المشاركة العالمية لحفظ و حماية واستعادة صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض، ونظرا لاختلاف مساهمة الدول في تدهور البيئة العالمية، فإن عليها أن تأخذ بالمسؤوليات المشتركة لكن المتباينة، وأن تعترف الدول المتقدمة بمسؤولياتها الدولية الخاصة بتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الضغوطات التي تفرضها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية، وأيضا بالنظر إلى التكنولوجيات و الموارد المالية المتاحة لديها[10]، و يتضمن هذا المبدأ شقين :

اولا : المسؤولية المشتركة : و التي ينصرف معناها الالتزام دولتين أو أكثر بعدم الإضرار أو حماية مورد بيئي معين، و لذلك يطبق هذا المبدأ في حالة حماية الموارد التي يمكن التشارك فيها، و لا تخضع لسيطرة دولة معينة كالمشاعات العالمية كما يطبق أيضا في حماية الموارد التي تخضع للسيطرة السيادية لدولة معينة، و لكنها تمثل مصلحة قانونية دولية عامة كحماية التنوع البيولوجي و المناخ[11]، و يعود استخدام مصطلح المسؤولية المشتركة إلى عام 1949 أين اعتبرت العديد من الدول أن سمك التونة و أنواع أخرى من السمك من الاهتمام المشترك، نظرا للاستغلال المستمر لهذه الثروة فالدول تقع عليها مسؤولية مشتركة للتعاون في حماية مختلف الأوساط و الثروات الطبيعية، و تطبق هذه المسؤولية عند اعتبار الثروة الطبيعية لا تقع ضمن الاختصاص الإقليمي لدولة معينة بمعنى لاتعتبر ملكية دولة واحدة [12].

و قد استمر استخدام ذات المصطلح بعد ذلك في العديد من المعاهدات الدولية و الإعلانات الخاصة بحماية البيئة.

---

[10] –أنظر المبدأ السابع من إعلان ريو حول البيئة و التنمية.

[11]– محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ، ص .180.

[12]– فارس عليوي ، الجهود الدولية لمواجهة الغازات الدفيئة بين المسؤولية عن غازات الرفاه و الحق في غازات النجاة ، مجلة الآداب و العلوم الاجتماعية ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، المجلد 18 ، العدد 01 ،2021 ،ا لجزائر، ص.206.

ثانيا. المسؤولية المتباينة : وتعني التزام الدول بحماية البيئة على أسس مختلفة وقيود ومعايير متباينة، وتم تقدير هذا الاختلاف على أساس مجموعة من العوامل أهمها، الاحتياجات الخاصة للدول ومستقبل التنمية الاقتصادية بها و كذلك مدى مساهمة الدولة التاريخي في إحداث المشكلة المراد مكافحتها، و بهذا فإن المبدأ يهدف إلى تعزيز الموضوعية و الإنصاف من خلال تحميل الدول التي تساهم بقدر كبير في إحداث أي مشكلة بيئية بقدر كبير من المسؤولية والالتزام بحلها. وتتجسد آثاره عمليا من خلال أشكال متعددة كتقديم المساعدات الدولية بما يشمل الموارد المالية و نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

الفرع الثاني. تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في مكافحة التغيرات المناخية:

تكمن أهمية مبدأ المسؤوليات المشتركة و المتباينة في مجال حماية البيئة في أنه: [13]

– يكرس مبدأ المسؤوليات المشتركة و المتباينة أهمية التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، لأن الجهود الفردية للدول في المجال على أهميتها لا تكفي لضمان حماية البيئة على المستوى الدولي بالنظر إلى عالمية المشكلات البيئية و آثارها.

– يؤكد هذا المبدأ على واحدة من خصائص القانون البيئي وهي أنه قانون ذو طابع دولي سوءا من حيث النشأة و التطور و التطبيق، فمبدأ المسؤوليات المشتركة و المتباينة ظهر كمحاولة لتقسيم عبء مواجهة الكوارث و المشكلات البيئية و بشكل خاص ذات الآثار العالمية، كظاهرة الاحتباس الحراري التي قادت إلى مابات يعرف اليوم بالتغير المناخي .

– للمبدأ منظور أخلاقي متعلق بالعدالة يفرض تفاوتا بين الدول في المسؤوليات البيئية كنتيجة حتمية و عادلة للتفاوت في المساهمة في إحداث المشكلات البيئية، و ذلك بالنظر إلى المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة في تلويث البيئة منذ الثورة الصناعية، بحيث سيطرت سيطرة كاملة على موارد العالم الطبيعية وولدت الصناعة آنذاك شهيتها غير محدودة للطاقة، وحاجتها المتزايدة إلى أسواق أوسع لمنتجاتها وأماكن

[13]– عبد الناصر زياد هياخيه، المرجع السابق ،ص.91.

تصريف نفاياتها، فمن المنطق العدل أن تتحمل هي الجزء الأكبر من المساهمة فيما يتعلق بمواجهة هذه الأزمات .

المحور الثاني : أهمية مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في تفعيل التعاون الدولي البيئ

إن انضمام كل من الدول المتقدمة و النامية إلى الاتفاقيات الدولية البيئية يندرج ضـــمن الجهود الدولية الرامية لمواجهة التغير المناخي القائمة على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة، ومبدأ العدالة والخروج منها بالتزامات مختلفة يتعين على الدول الأطراف تنفيذها كخطوة أولى أســاســية تتجه نحو مرحلة التعاون الدولي في مجال البيئة.

المطلب الأول : تكريس مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة في الاتفاقيات الدولية البيئية

إن موضوع حماية البيئة أصبح يشكل التزاما دوليا يجد أساسه في الوثائق الدولية التي تناولت قضايا البيئة والتنمية والفقر ونلمسه في عدد من الاتفاقيات الدولية، من أبرزها الاتفاقية الإطارية الأمم المتحدة وبروتوكول (كيوتو) الملحق بها و اتفاق باريس، كلها تستند إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تثبيت تركيزات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون إلحاق ضرر بالنظام المناخي.

الفرع الأول: مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في اتفاقية الأمم المتحدة

لقد تمت صياغة أول اتفاقية دولية للحد من الإنبعاثات الغازات الدفيئة وفقا لما أوصت به التقارير الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وذلك من خلال صياغة نصوص اتفاقية إطارية تنظم حماية المناخ، والتي أصبحت تشكل مرجعا أساسيا للجهود العالمية لمكافحة ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية منذ تبنيها في مؤتمر ريو دي جانيرو عام 1992 حيث دخلت حيز التنفيذ في مارس 1994، و تم التصديق عليها من طرف 191[14]، و طبقا لما ورد في مادتها (02) فإن الاتفاقية تسعى بصفة أساسية إلى الحد من تفاقم ظاهرة الغازات الدفيئة التي تنتج من الأنشطة الصناعية البشرية و تؤثر على التوازن المناخي لكوكب الأرض، حيث نصت على تثبيت الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند

[14]- صباح العشاوي، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، الطبعة الأولى دار الخلدونية، الجزائر،2010، ص.180.

مستوى تحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي، و ينبغي تحقيق هذا المستوى في إطار فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ و تضمن عدم التعرض إنتاج الأغذية للخطر، و تسمح بالمضي قدما في التنمية على نحو مستدام[15]. و تجدر الملاحظة أن المادة السالفة الذكر لم تفرق بين الدول المتقدمة و النامية فيما يخص الالتزام بتحقيق هذا الهدف العام، وأنها أيضا لم تحدد الفترة الزمنية التي يجب أن تنفذ هذا الهدف. إلا أنها فرضت التزامين مشتركين للدول الأعضاء يتمثل الأول في وضع قوائم وطنية لحصر الإنبعاثات البشرية مصدر من مصادر جميع الغازات الدفيئة، و مصارف الكربون التي تسمح بامتصاصها وإعداد برامج وطنية تعمل على تخفيف من تغير المناخ، أما الالتزام الثاني يقضي بإرسال تقارير وطنية تحتوي على تلك البرامج[16].

و تستند الاتفاقية الإطارية على عدة مبادئ عامة لها أهمية قصوى في مجال الاتفاقيات البيئية بوجه عام ، ومن بينها مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة بحيث جاء في مادتها الثالثة " تحمي الأطراف النظام المناخي لمنفعة الأجيال البشرية الحاضرة و المقبلة على أساس الانصاف وفقا لمسؤولياتها المشتركة، و إن كانت متباينة و قدرات كل منها "[17]. وهذا المبدأ الذي عرف بأنه أساسي خاصة من طرف الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة المعلن عنه في إعلان ريو ، ثبت أنه يعمل على هيكلة التعاون الدولي على الصعيد العالمي فيما يتعلق بالتغيرات المناخية . فالقانون الدولي للبيئة جاء هنا كامتداد للقانون الدولي للتنمية و مطالب السبعينات المتعلقة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس الاعتراف بالمسؤولية التاريخية للدول المصنعة في إحداث التلوث البيئي (و ذلك بالنظر إلى الإنبعاثات المتراكمة منذ فترة ما قبل الصناعة حتى وقت تبني الاتفاقية) من ناحية، و المطالبة بالحق في التنمية مع الأخذ بعين الاعتبار متوسط الإنبعاثات للفرد من ناحية أخرى.[18] وإذا كانت المسؤوليات المشتركة شكلت نقطة

[15] – أنظر االمادة 02 من الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ 1992 .

[16]– أنظر المادة 12 من الإتفاقية الإطارية لتغير المناخ 1992.

[17]– أنظر المادة 03 من الاتفاقية الإطارية لهيئة الأمم المتحدة بشان تغير المناخ 1992.

[18] – Sandrine maljean-Dubois.matthieu wemaere, op , cit p .53.

انطلاق الاتفاقية الدولية الإطارية لتغير المناخ ، فإن المجتمع الدولي راهن على أن تباين المسؤوليات هو الذي يجب أن يضمن فعاليتها مع الإقرار بأنها المنتدى الدولي الرئيسي بين الحكومات للتفاوض حول الاستجابة العالمية لتغير المناخ.

الفرع الثاني مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في بروتوكول كيوتو

و في محاولة لتطوير معالم حماية المناخ دوليا، اتفق أطراف الاتفاقية الإطارية على إبرام صك دولي يلحق بالاتفاقية ، و يحدد الالتزامات الواردة فيها ، و زمن الوفاء بها. فقد تم اعتماد بروتوكول كيوتو نسبة إلى المدينة التي ابرم فيها ليعنى بتنظيم الحماية القانونية للمناخ بفترة التزام تمتد من عام 2008 و حتى نهاية عام 2012، و قد أقر هذا البروتوكول مبدأ المسؤولية المشتركة و لكن المتباينة بنفس الأحكام التي نظمتها الاتفاقية الإطارية سلفا مع اعتباره مبدأ أساسيا لأي مفاوضات تخص حماية المناخ [19] وبهذا فإن البروتوكول يضع جميع الأطراف أمام مسؤوليتها و إن كانت متباينة و أولوياتها و أهدافها و ظروفها التنموية المحددة على الصعيدين الوطني و الإقليمي، و أكد على الالتزام بالاتفاقية و مواصلة العمل و النهوض بتنفيذ هذه الالتزامات و المساهمة في التصدي لتغير المناخ و آثاره الضارة. بما في ذلك التقليل من انبعاث غازات الدفيئة و التعاون على تعزيز الطرق الفعالة فيما يتعلق بالتكنولوجيات السليمة بيئيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة[20]. وقد راعت أحكام البروتوكول في شأن تحديد الالتزامات الأطراف من الدول المتقدمة أن تتناسب مع مساهمة كل منها في بعث الغازات الدفيئة عالميا، ولم يحمل البروتوكول الدول النامية بأي التزامات محددة لتخفيض انبعاث الغازات الدفيئة (GHG)، فهي ليست مطالبة بتحقيق نتيجة وعلى سبيل المثال : فقد صنف البروتوكول (38) دولة صناعية بالإضافة إلى دول الإتحاد الأوروبي و أدرجها فيما يعرف بالمرفق (ب) له، و ألزمهم بتخفيض انبعاث (6) غازات دفيئة خلال الفترة الممتدة من عام 2008 حتى 2012 باتخاذ عام 1990

[19]- محمد عادل عسكر، المرجع السابق، ص.15.

[20]- عامر طراف، الثلوث البيئي والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر لبنان،2008،ص.163.

كمعيار لقياس تلك النسب على أن تتفاوت التزامات الدول الأعضاء المرفق الأول ، فيلتزم الإتحاد الأوروبي بدوله مجتمعة بخفض 8 % و الولايات المتحدة الأمريكية بخفض 7 % بينما يسمح لإسلندا زيادة انبعاثاتها بنحو 10%، وبريطانيا بنسبة 8 % وهولندا بنسبة 8 % اليابان بنسبة 6% [21]. وتم منح بعض الامتيازات المسببة فيما يخص تخفيض تلك الإنبعاثات لبعض الدول بحيث تلتزم استراليا بالوقوف عند نسبة 108% من مستويات انبعاثاتها بنسبة 8 % عن نفسها مستويات عام 1990[22] .

الفرع الثالث مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في اتفاق باريس

وضع اتفاق باريس والذي تم تنفيذه اعتبارا من 2020 فصاعدا عدة أهداف دولية هامة لتجنب التغيرات المناخية الخطيرة، ومن بين هذه التدابير: الإبقاء على درجة الحرارة العالمية دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، وبذل الجهود للحد من هذه الزيادة عند 1.5 درجة مئوية من خلال الوصول إلى ذروة الانبعاثات على مستوى العالم في أقرب وقت ممكن والوصول تحديدا إلى مستوى الصفر في صافي الانبعاثات في النصف الثاني من هذا القرن وزيادة التكيف والقدوة على تحمل تغير المناخ مع دعم التنمية منخفضة الانبعاثات وضمان توفير التمويل مسارات التنمية التي لا تسبب أضرار للمناخ.[23] و لابد أن يتم هذا وفقا لمبدأ الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة وقدرات كل الأطراف مع مراعاة السياقات الوطنية المختلفة.

المطلب الأول المساعدات المالية و التكنولوجية المقدمة للدول النامية في إطار مكافحة التغيرات المناخية:

[21] -;Moise tsayem Demaze,les Relations Nord-Sud pour atténuer le changement climatique du développement propre à la déforestation évitée,L'Harmattan, Paris.2015,p.40.

[22]– محمد عادل عسكر ، المرجع السابق، ص.326 .

[23]– عائشة السرحي، ماري لومي، حوكمة تغير المناخ والتعاون حوله في المنطقة العربية، ،أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، الإمارات العربية المتحدة،2018، ص.4.

تقتضي مكافحة تغير المناخ تكاثف الجهود الدولية عن طريق تقديم المساعدات المالية والتكنولوجية للدول النامية باعتبارها أكثر عرضة لهذه التغيرات، مما يساهم في تأقلمها وتكييفها مع هذه المخاطر.

الفرع الأول .آلية التمويل:

إن المصادر المالية ليما قبل مؤتمر ريو أو ما اصطلح عليها بالمساعدة البيئية من الجيل الأول اعتمدت أساسا على المساهمات التطوعية، و كان الغرض منها تعبئة التكاليف الإدارية للاتفاقيات، بينما مصادر ما بعد ريو كانت موجهة لتعزيز قدرات الدول النامية بهدف الإنصاف و التنمية المستدامة[24]. وفي هذا الصدد تلتزم الدول المتقدمة بتقديم المساعدات المالية للدول النامية بشكل طوعي و غير مشروط من أجل اتخاذ إجراءات التخفيف و التكييف،[25] فقد ألزمت الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في مادتها (03) صراحة الأطراف من الدول المتقدمة بأخذ زمام المبادرة في مكافحة التغيرات المناخية بسبب قدرتها واستنادا إلى مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة.[26] وتعكس المادة 04 هذا المبدأ التي تطرقت إلى الموارد المالية [27]، وهو ما ذكر صراحة في المادة 10 من بروتوكول كيوتو[28] مثلها مثل اتفاقية التنوع البيولوجي تشترط الاتفاقية الإطارية في مادتها الرابعة الفقرة 07 احترام التزامات الدول النامية بالتنفيذ الفعال للألتزامات فيما يتعلق بالمساعدات المالية ، وتؤكد الاتفاقية أن تحقيق الالتزامات يجب أن يأخذ بعين الاعتبار حقيقية إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا القضاء على الفقر هي من الأولويات الأولى والأساسية للدول النامية. ويستوجب عليهم تقديم مساهمات في الصندوق العالمي للبيئة Global

[24] - Sophie Lavallé , Responsabilités communes mais différenciées et protection internationale de l'environnement ; une assistance financière en quête de solidarité , disponible sur le sit internet https://érudit.org/fr/consulté le 30/09/2023.

[25]– رزقين عبد القادر، شعشوع قويدر، الحماية القانونية الدولية للمناخ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد06، العدد02،2019 ،ص102.

[26]– أنظر الفقرة1 للمادة الثالثة من الاتفاقية الإطارية لهيئة الأمم المتحدة بشان تغير المناخ 1992.

[27] - Sophie Lavallé, op.cit.p.183.

[28] –أنظر المادة 10 من بروتوكول كيوتو.

Envirommental Facility [29] و يقع على عاتق الدول المدرجة في المرفق 2 للاتفاقية الإطارية التزام قانوني يقضي بتجديد موارد الصندوق العالمي للبيئة بشكل دوري ،كما يستوجب عليهم أيضا تقديم مساهمات مالية إلى الصندوق الخاص بالتغيرات المناخية المؤسس سنة 2001 والذي أسندت له مهمة تمويل الأنشطة والبرامج المتعلقة بتغير المناخ في مجالات الطاقة والصناعة والزراعة والغابات وإدارة النفايات في الدول النامية والدول الأقل نموا. ويتم تمويل الصندوق العالمي للبيئة من خلال مشروع آلية التنمية النظيفة[30]clean development mechanism، وفي الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2010 قدر المبلغ الإجمالي الذي ساهم به الصندوق العالمي للبيئة 3.13 مليار دولار 1.02 مليار دولار منه خصصت لمشاريع في مجال تغيرات المناخية أما في الفترة الممتدة من (2010 – 2014) فقد بلغ إجمالي المبلغ المخطط له حوالي 4.25 مليار دولار، 1.36 مليار دولار منه وجهت للتغيرات المناخية لذلك يعد حشد الأموال المخصصة للدول النامية أمر ضروريا حاليا، وتحقيقا لهذه الغاية قرر اتفاق كوبنهاغن إنشاء صندوق الأخضر لكوبنهاغن كآلية مالية للاتفاقية الإطارية تقوم بدعم المشاريع والبرامج والسياسات وغيرها من الأنشطة في الدول النامية والتطورات المتعلقة بالتخفيف، بما في ذلك خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات عن طريق تجربة آلية الحد من الانبعاثات الغازات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها REDD ،كما اشتمل على نقاط أساسية تستجيب لحماية المناخ بحيث نص على ضرورة تخفيض درجة حرارة الأرض بمقدار درجتين مئويتين بحلول عام 2020 مع التزام الدول المتقدمة بأهداف تخفيض الإنبعاثات، و تمويل إجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ التي تتكبدها الدول النامية بطريقتين إحدهما طويلة الآجال و الأخرى قصيرة الأجل، و تقدر تكلفة تحقيق الهدف قصير الأجل

[29]- Sandrine maljean-Dubois.matthieu wemaere, op , cit p.61.

[30] -تتيح آلية التنمية النظيفة لدول المرفق الأول أن تنفد مشروعا يقلل من انبعاث الغازات الدفيئة داخل حدود طرف من غير المرفق الأول، ويمكن لتخفيضات الانبعاثات المعتمدة عندئذ أن تستخدم بواسطة الطرف من المرفق الأول لمساعدته في الوفاء بالتزاماته لمزيد من المعلومات **راجع، فكيري آمال، التنمية النظيفة نظام استثماري دولي لتعزيز استدامة البيئية، مجلة آفاق للعلوم، جامعة لونيسي، البليدة، المجلد 06 ، العدد2021،03،ص.334.**

بمبلغ 10 مليار دولار حتى 2012، والهدف الآخر قدرت تكلفته بمبلغ 100 مليار دولار سنويا حتى حلول 2020[31].

الفرع الثاني.الدعم التكنولوجي:

في مؤتمر الأطراف الثالث عشر بمدينة بالي باندونيسيا و الذي أقر بما يعرف بخارطة بالي 2007 تم التركيز من خلال تلك الخطة على مسألة تطوير التكنولوجيا و نقلها للدول النامية، نظرا لتأثيرها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية لسياسات حماية المناخ فقد طالبت الدول القيام بعمل مستمر لمواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية، و يشمل ذلك تطبيق طرق لخفض انبعاث غازات الدفيئة و تحديد التكنولوجيا الصديقة للمناخ وتعميمها و تخصيص التمويل اللازم للقيام بالمزيد من اجراءات التخفيف تجاه آثار التغيرات المناخية و التكيف معها[32] . وتشمل تلك التكنولوجيات زيادة الكفاءة في إمدادات الطاقة و توليدها و تصميم المباني و النقل العام، و يقع على عاتق الدول المتقدمة أن تلتزم القيام بذلك وهذا ما أكدته الاتفاقية الإطارية بحيث حثت البلدان المتقدمة الأخرى المدرجة في المرفق الثاني أن تتخذ جميع الخطوات الممكنة على نحو يكون ذلك ملائما بتعزيز وتسيير وتمويل ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا و الدراية الفنية للأطراف الأخرى و خاصة البلدان الأطراف النامية[33]. وقد ساهم الصندوق العالمي للبيئة في تمويل الاستثمارات و التكنولوجيا استطاع توفير 13.5 مليار دولار بالتعاون مع مصادر أخرى وذلك لدعم 3.9000 مشروع بقيمة 65 مليار دولار في أكثر من 165 دولة للتحكم في الطاقة و الطاقة المتجددة و التقنيات التي تستخدم طاقة منخفضة الكربون[34].

4. خاتمة:

الاستنتاجات :

[31]– محمد عادل عسكر ،المرجع السابق، ص.607.

[32]- Sandrine Maljean dubois et Mathiew Wemaère, Op.Cit, p.176

[33]– أنظرا الفقرة الخامسة من المادة الرابعة لإتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

[34] - Sandrine Maljean dubois et Mathiew Wemaere, Op.Cit, p.62.

– رغم ما قدمه هذا المبدأ من تقدم في المجال الحفاظ على البيئة إلا أنه كان محل اختلاف و لا سيما فيما يتعلق بتطبيقاته بحيث تصر الدول المتقدمة على المسؤوليات المشتركة، و من جهتها تركز الدول النامية على "المسؤوليات المتباينة " فكانت الولايات المتحدة الأمريكية تأمل أن تكون التزامات بعضهم البعض متقاربة قدر الإمكان نظرا لتغير البيانات فالدول الناشئة التحقت بالدول الصناعية من حيث الناتج القومي الإجمالي وأيضا من حيث الثلوث فمند عام 2006 فإن معدل أطنان ثاني أكسيد الكربون المنبعثة لكل شخص سنويا في الصين تجاوز المعدل الأوروبي (7.2 مقابل 6.8)، بينما واقع الدول النامية وظروفها الاقتصادية والاجتماعية الصعبة وانتشار الفقر لايمكنها تحمل التزامات بيئية مشددة لم تكن هي المتسبب الأساسي فيها وهو ما يشكل عائقا أمام تحقيق تنميتها فانبعاث الغازات الدفيئة بها وهو سبيل للخلاص من الأوضاع الخانقة التي تعيشها.

– من المسائل الأخرى التي أثارها مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة هو التزامات الدول المتقدمة بتوفير مصادر مالية لتغطية تكاليف مشاركة الدول النامية في الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، وتنفيذ بنودها فقد اتضح أن وجود العديد من الآليات والمساعدات المالية لا يعني أن التمويل موجود بشكل كافي فكثير ما تعهدت الدول المتقدمة بتمويلات محددة إلا أنها لم تفي بوعودها فتخصيص مبلغ 30 مليار دولار في إطار التمويل المبكر لم تحصل فيه الدول النامية سوى على 43% منه على شكل إعانات مع أنه ممول في الواقع إلى حد كبير من القروض التي سيتعين على الأقطار النامية تسديدها بمستويات مختلفة من أسعار الفائدة فقط 21 % منها مخصصة لدعم برامج التكيف لمساعدة المجتمعات على أن تصبح أكثر مرونة في مواجهة الآثار السلبية لتغيرات المناخية .

– وبالنسبة لقضية نقل التكنولوجيا فالدول السائرة في طريق النمو لم تتلقى إلا جزء ضئيل منها كتمويل بعض مشاريع في الدول الأقل نموا باستخدام تكنولوجيات جديدة، ورفض الدول المتقدمة إزالة الحواجز أمام انتقال التكنولوجيا بسبب علاقتها الوطيدة بحقوق الملكية الفكرية، نهياك عما تتسم به سوق التكنولوجيا العالمية من احتكار الشديد وسيطرة شبه كاملة لشركات المتعددة الجنسيات على التداول

الدولي للتكنولوجيا بآليتها الاقتصادية والقانونية مع العلم أن مصانعها تفرز نصف الغازات المسببة للتغيرات المناخية، والتي تعتبر عملية نقل التكنولوجيا عملية تجارية بحتة دون مراعاة لأي اعتبارات بيئية أو أخلاقية.

الاقتراحات:

– يستحسن توظيف المبادئ القانونية مثل مبدأ الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة في صكوك دولية، وبيان كيفية إعمالها في مجال حماية المناخ والحث على إعمالها كالتزامات للأطراف حتى لا تكون محل اختلاف.

– إعادة صياغة القوانين بما يعزز التعاون الدولي لحماية البيئة والمشاركة الفعالة في الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة من خلال الاعتراف بالحقوق والمسؤوليات الدولية المتبادلة بين الدول فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة والاتفاق على مبادئ في مجال حماية البيئة والرقابة على التلوث العابر للحدود .مع احترام المعايير البيئية الخاصة بكل بلد أو مجموعة من الدول.

– العمل على تأسيس صندوق دولي خاص لتقديم الإعانات المالية للدول النامية وتوفير لها موارد مالية إضافية لتصدي للمخاطر الناجمة عن التغيرات المناخية .

– ويجب أن تقوم الهيئات الدولية المتخصصة وحكومات الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية على وضع وتنفيذ سياسات بيئية مندمجة في اقتصادها الكلي مع تسهيل نقل تكنولوجيا سليمة بيئيا إلى الدول النامية

– إلغاء الديون المالية للدول الفقيرة والتي تبقى تافهة مقارنة بالدين التاريخي والبيئي التي تدين به دول الشمال لهذه الدول.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1– العشاوي صباح ،2010 ، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية، الجزائر.

2– طرف عامر، 2008، التلوث البيئي والعلاقات الدولية المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان.

3- زياد هياجنه عبد الناصر ،2012، القانون البيئي النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.

4- عسكر محمد عادل، 2013، القانون الدولي البيئي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

المقالات:

1- الشربيني أحمد خضر ، 2013، ثاني أكسيد الكربون سبب أساسي لتغير المناخ، مجلة العربي، الكويت، العدد 656.

2- عبد القادر زرقين ، قويدر شعشوع ،2019، الحماية القانونية الدولية للمناخ،مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية،جامعة ابن خلدون ،تيارت، المجلد06، العدد02.

3- عليوي فارس ،2021، الجهود الدولية لمواجهة الغازات الدفيئة (بين المسؤولية عن غازات الرفاه والحق في غازات النجاة،مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف،المجلد18، العدد01.

4- السرحي عائشة ، لومي ماري ،2018، حوكمة تغير المناخ والتعاون حوله في المنطقة العربية، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، الإمارات العربية المتحدة.

5- أحمد حمدي ،2008، العالم يتجه نحو حماية البيئة، مجلة عالم العمل، القاهرة، العدد60.

6 - آمال فكيري ،2021، التنمية النظيفة نظام استثماري دولي لتعزيز استدامة البيئية، مجلة أفاق للعلوم، جامعة لونيسي، البليدة، المجلد06، العدد03.

–الاتفاقيات

1- الاتفاقية الإطارية لهيئة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ 1992.

2- بروتوكول كيوتو سنة 1997 .

التقارير والإعلانات:

1- إعلان ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية لعام 1992.

2- تقرير التقييمي للهيئة الدولية المعنية بتغير المناخ.2007.

3- تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNDP)، محاربة تغير المناخ، التضامن الإنساني في عالم منقسم، 2008/2007.

ثانيا: المراجع باللغة الإجنبية:

المؤلفات

1- Moise Tsayem Demaze,les Relations nord-sud pour atténuer le changement climatique du développement propre à la déforestation évitée,l'harmattan , Paris, 2015.

2- Sandrine Maljean et Matthiew Wemaere,cop 21 ? la diplomatie climatique Rio(1992) à Paris (2015),édition A.pedone,Paris,2015.

مواقع الانترنت:

1- Sophie Lavallé , Responsabilités communes mais différenciées et protection internationale de l'environnement ; une assistance financière en quête de solidarité , https://érudit.org/fr/consulté le 30/09/2023.